اتفاق واشنطن للمصالحة الكردية:

خطوة بحاجة الى خطوات تالية لضمان نجاحها

سبق وان سعت، دون نجاح، اوساط عراقية -كردية وعربية- وحكومية، ومن ثم اوساط ايرانية وتركية من اجل التوسط بين الفصيلين الكرديين الرئسيين، الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، للتوصل الى اتفاق سلام ومصالحة، ينهي الحرب الاهلية التي اندلعت منذ عام 1994، كان اخرها اتفاق انقرة في صيف عام 1997 الذي نقض قبل ان يجف الحبر الذي كتبت به الاتفاقية، علما ان ممثلين عن لندن وواشنطن شاركا في صياغة اتفاق انقرة الاخير.

إذن ما الجديد في اتفاق 17 أيلول 1998 الذي تم التوقيع عليه في واشنطن؟

رغم ان نص الاتفاق لم يعلن، الا ان تصريحات الزعماء الاكراد والمسؤولين الامريكيين تشير الى النقاط التالية:

- شارك كل من جلال الطالباني ومسعود البارزاني في توقيع هذا الاتفاق، بعد لقاء مباشر بين الاثنين للمرة الاولى منذ بدء الحرب الاهلية الكردية عام 1994.
- مشاركة واشنطن كطرف مساعد ومشرف على تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين الحزبين الكرديين الرئيسيين.
- تأليف لجنة تنسيق عليا والتي ستكون بمثابة آلية التنسيق في المرحلة الانتقالية للقيام بالاعداد لمصالحة كاملة بين الطرفين بما فيه تطبيع الوضع في المدن، واقامة سلطة انتقالية في كردستان العراق سيتم تشكيلها اما بتوحيد الهيئات الحاكمة في الحزبين او بالتنسيق بينهما.
- يشير الحزب الديمقراطي الديمقراطي الى اعتماد نتائج انتخابات عام 1992 كأساس لتشكيل حكومة انتقالية، بما يعني حق الحزب برئاسة الحكومة باعتباره صاحب الأغلبية في تلك الانتخابات وهي 51% من المقاعد. ولم يصدر من الاتحاد الوطني ما يناقض ذلك.
- الاتفاق على جدول زمني للتوصل الى اقامة حكومة اقليمية انتقالية خلال مدة ثلاثة اشهر، ليعقبها انتخاب برلمان كردي خلال فترة ستة اشهر.
- مشاركة واشنطن في المساعدة للأعداد للانتخابات الكردية، وذلك بالمساهمة في اجراء تعداد سكاني جديد، والاشراف مع جهات اخرى على عملية الانتخاب بما يضمن نزاهتها.

- تولي الحكومة الاقليمية الجديدة مسؤولية الاشراف وتحصيل كامل الموارد الجمركية وغيرها.
- التزام الحزبان باحترام ومنع اختراق حدود دول الجوار -ايران وتركيا- وعدم توفير ملاذ او تقديم مساعدة لحزب العمال الكردستاني (تركيا).
- التزام واشنطن حماية المنطقة الكردية في شمال العراق من أي اعتداء من النظام العراقي، ولكن دون ان تشير تصريحات المسؤولين الامريكيين بوضوح الى التزام واشنطن حماية الاكراد العراقيين من هجوم ايراني او تركي.

ماذا يعني الاتفاق بالنسبة لواشنطن

لقد تكللت مساعي الخارجية الامريكية، بدءاً من زيارة ديفيد ولش نائب مساعد وزيرة الخارجية الامريكية الى كردستان العراق في آب الماضي، بالنجاح في جمع الزعيمين الكرديين لأول مرة منذ اندلاع الحرب الاهلية الكردية عام 1994، وكذلك التوصل الى اتفاق للمصالحة والسلام. وفي هذا نجاح للادارة الامريكية هي بأمس الحاجة اليه امام كونغرس ضاغط لمساعدة المعارضة العراقية في الاطاحة بنظام بغداد.

- اعتبار المصالحة الكردية خطوة ضرورية من أجل تطوير المعارضة العراقية، حيث قال مسؤول امريكي في أعقاب توقيع الاتفاق: "ان تطوير المعارضة ضد الرئيس صدام هو قضية كبيرة لايمكن ان تحل باجتماع لمناقشة المشكلة الكردية، وهذان الشخصان (طالباني وبارزاني) يمثلان فرقاء يسيطرون على قسم كبير من البلاد، ولديهم تاريخ مرير مع ذلك النظام، فاذا لم تكن هذه معارضة لا اعرف ماهي المعارضة؟".
- اتفاق واشنطن كرس ديمومة قرار "النفط مقابل الغذاء" كوسيلة لدعم بقاء الشمال الكردي خارج سلطة بغداد، كما جعل الاتفاق من استمرار الحصار مصلحة دائمة للاكراد، وفي هذا دعم لسياسة الاحتواء الامريكية تجاه العراق.
- احد أهم أهداف الادارة الامريكية ابقاء شمال العراق بعيدا عن نفوذ كل من طهران وبغداد، وهذا ما أكده تصريح مسؤول امريكي في أعقاب التوقيع على الاتفاق بقوله "لا نعتقد ان في امكانهم حل مشاكلهم وحماية مستقبلهم بالتطلع نحو النظام الحالي في بغداد او النظام في طهران"، ورغم اعترافه بان للجانبين الكرديين "اتصالات وفي بعض الاحيان تعاونا" مع النظامين، ونحن "لانشجع على ذلك". زاد بقوله "نحن في الولايات المتحدة لا نتعاون مع متحالفين مع بغداد". وبذلك نجحت واشنطن في اقناع الاكراد بوقف تعاونهم مع بغداد، وان لم تنجح في تعبئتهما للعمل الفعال ضد بغداد بالتعاون مع المعارضة العراقية عموماً.
- كرس اتفاق واشنطن إحكام احتواء النظام العراقي، وذلك بابقاء الشمال العراقي بعيدا عن سيطرته، وحرمانه من ورقة التدخل باسم مساعدة طرف ضد آخر.

اتفاق واشنطن: نصر قومي للاكراد

إن مرارة التعاون مع امريكا لم يزل طعمها في فم الاكراد، خاصة بعد تخلي واشنطن عنهم جراء اتفاق الجزائر بين بغداد وشاه ايران عام 1975. ومع ذلك فانه في عالم تنفرد فيه الولايات المتحدة بزعامته لامجال لتجاهل الدور الامريكي، وكانت مشكلة الاكراد مع واشنطن بعد حرب الخليج الثانية هي في رفض الاخيرة الالتزام ولعب دور الضامن والحامي للاكراد من كافة دول الجوار وليس العراق فقط. وفضلت واشنطن ترك الملف الكردي العراقي بيد تركيا، حليفتها في الاطلسي. ولكن الجديد هو مبادرة امريكا برعاية هذا الاتفاق دون مشاركة تركية مباشرة، بما يشكل تطورا نوعيا للعلاقة الكردية الامريكية بعيدا عن تأثير تركيا، الأمر الذي سيغضب تركيا بدون شك.

وقد استقبلت وزيرة الخارجية الامريكية مادلين اولبرايت الزعيمين الكرديين، البارزاني والطالباني، كممثلين للاكراد بمعزل عن مشاركة عراقيين آخرين، بما يشكل اعترافا لصالح الاكراد كشخصية قومية مستقلة دون ربطها بالآخرين، واعتبرت اولبرايت الزعيمين "يمثلان الاصوات الحقيقة للشعب العراقي. . ومصالح الملايين من اكراد العراق" . علما أن وزير الخارجية الامريكي الاسبق جيمس بيكر رفض مقابلة الزعماء الاكراد، بعد حرب الخليج الثانية، بمعزل عن الآخرين، وجاءت زيارتهم لواشنطن ضمن وفد "المؤتمر الوطني العراقي" عام 1992.

وفي غياب مشروع امريكي واضح للاطاحة بنظام صدام حسين، استجابت واشنطن لامتناع الزعامة الكردية لعب دور فعال ضد النظام العراقي بالتعاون مع المعارضة العراقية، وارتضت وقف التعاون الكردي مع بغداد ولكن دون العمل الفعال ضد هذه الاخيرة. وبذلك حافظت القيادة الكردية على خط الرجعة مع بغداد في حال فشل "اتفاق واشنطن"، دون غلق الابواب امام التعاون مع واشنطن اذا حصل تطور في السياسة الامريكية لصالح مشروع محدد للتغيير في بغداد.

الزعامة الكردية، وخاصة مسعود البارزاني، حريصة على رضا تركيا ومن اجل ذلك استجابت لكل ما من شأنه طمأنة انقرة بمنع استخدام كردستان العراق ملجأ او منطلقا لعمل حزب العمال الكردستاني بقيادة اوجلان الذي تخوض انقرة حربا ضروسا ضده منذ اكثر من عشر سنوات.

اصرار الجانب الكردي على الحماية الامريكية واستجابة الاخيرة لذلك كان عاملا حاسما في توصل الطرفين للاتفاق. ان الحماية الامريكية لكردستان العراق هي خطوة ضرورية لتكريس الوجود الكردي المستقل بعيدا عن النفوذ الايراني او التركي ناهيك عن العراقي. ورغم تصريحات وبيانات المسؤولين الامريكيين عن وحدة اراضي العراق وسيادته، الا ان نجاح "اتفاق واشنطن" سيخلق وضعاجديدا على اي نظام جديد في بغداد للأعتراف به، اقله القبول بالفيدرالية.

صعوبات امام" اتفاق واشنطن": المعارضة التركية

يحق للاكراد بهذا المعنى اعتبار "اتفاق واشنطن" نصرا قومياً، يعتمد في نجاحه على وحدة الحزبين الكرديين واستمرار الالتزام الامريكي وهذان امران ليس بالسهل ضمان استمرارهما، خاصة بوجه المعارضة التركية. قبل اعلان الاتفاق، ضغطت انقرة على مسعود البارزاني وهو في طريقه لواشنطن على عدم الاستجابة الى كل ما من شأنه تكريس وادامة حالة الانفصال الكردية في شمال العراق. صرح الناطق باسم الخارجية التركية نجاتي اوتكان بان اي حل يجب ان يكون مؤقتا وداخل اطار وحدة العراق.

ان اعلان الاتفاق اسقط بيد تركيا مما يفسر رد فعلها السريع، فاعلن نائب رئيس الوزراء التركي بولنت اجاويد، في بيان (26/9/98)، ان انقرة قررت اعادة علاقاتها الدبلوماسية مع بغداد الى مستوى السفراء، وانها طلبت رسميا من الحكومة العراقية الموافقة على اعتماد سفير تركي. وعزا اجاويد هذه الخطوة الدراماتيكية الى ان الاتفاق الذي توصل اليه الفصيلان الكرديان استبعد تركيا و "سرع عملية تهدف الى ادامة تقسيم العراق فعليا".

وقال انه رغم ان الاتفاق الذي توصل اليه زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني وزعيم الاتحاد الوطني الكردستاني، أيد لفظيا وحدة العراق، الا انه "اشار للمرة الاولى الى ضرورة ارتكاز وحدة البلاد على نظام اتحادي". وقال: "هذا يصعد مخاوفنا من ان تقسيم العراق سيصبح وضعاً دائما". وتابع: "رغم ان الاتفاق يشير في الوقت الحالي الى حكومة مؤقتة وبرلمان، الا انه من الواضح ان ترتيبات دائمة هي هدف المرحلة الثانية التي ستقدم الاتحاد كأمر واقع"، وزاد:ان لغة الاتفاق الكردي تلمح الى انه من الان فصاعدا فان تركيا قد تواجه معارضة للعمليات التي تشنها عبر الحدود ضد قواعد حزب العمال الكردستاني ومخابئه في شمال العراق.

وقال اجاويد انه "وفق اتفاق واشنطن فان الاعداد للانتخابات وتشكيل الحكومة سيتم في لندن، فيما تقتصر المحادثات في انقرة على الاجراءات الامنية"، معتبرا ان ذلك يعني بوضوح ان دور انقرة في عملية السلام اصبح مهمشاً.

فقد اعتبرت تركيا وصايتها على الملف الكردي العراقي ثمنا لمشاركتها في حرب الخليج الثانية، واتفاق واشنطن يهدد بخروج ذلك الملف من يد تركيا لصالح اتفاق امريكي- كردي يكرس الوجود الكردي المنفصل تمهيدا لكيان دائم شبيه بـ "جمهورية دنكطاش في قبرص" يمتد لكردستان تركيا.

ان الرعاية الامريكية للاتفاق الكردي تذكر انقرة بمعاهدة "سيفر" التي يعود تاريخها الى نهاية عام 1920، والتي تنص في موادها 62، 63 ، 64 على مشروع للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تقطنها غالبية كردية، يمكن فيما بعد ان يتحول الى كيان مستقل في غضون سنة من تطبيقه اعتمادا على رغبة السكان الاكراد. وكانت المناطق المنصوص

عليها في المعاهدة تشمل الجزء الاكبر من كردستان تركيا الحالية على ان يحق لاكراد ولاية الموصل الانضمام الطوعي "الى الدولة الكردية المستقلة"، حسب نص المادة 64 من المعاهدة.

ان قيام ادارة كردية موحدة اصبح بالنسبة الى تركيا خطا احمراً لاتسمح بتجاوزه، وتركيا تملك الكثير من الاوراق لزعزعة اتفاق واشنطن، ابرزها افتعال المشاكل لكلا الطرفين الكرديين، مستفيدة من ورقة المصالح التجارية للبارزاني مع تركيا واثارة المشاكل الداخلية باستقطاب بعض خصومة والتذرع بورقة الاقلية التركمانية خاصة في مدينة اربيل. بل ومما هو اكثر من ذلك ان الحماية الامريكية للاكراد تعتمد قاعدة انجرليك الجوية في تركيا، وبامكان هذه الاخيرة عدم تجديد عقد استخدامها متذرعة بمعارضة البرلمان التركي. وقد تكون اكثر الاوراق ضغطا على امريكا تساهل انقرة في التعامل التجاري مع بغداد الامر الذي يخرق عمليا الحصار المفروض على العراق، وهذا عكس ما تسعى واشنطن لتحقيقه بواسطة "اتفاق واشنطن".

الموقف الايراني: انتظار تطور الاحداث

يبقى البارزاني، في غياب الثقة بينه وبين الطالباني، بحاجة الى رضا تركيا تحط رجعة في حال فشل الاتفاق. كما ان الطالباني سيكون حريصا على ابقاء الصلة مع ايران لذات السبب.

ولكن اذا كانت تركيا تخشى اي ادارة كردية موحدة لاسباب معروفة، فان ايران لاترى اي ضررا في ذلك اذا لم يكن الهدف من الاتفاق الجديد موجهاً ضد طهران.

وان بوادر الانفتاح بين لندن وطهران على خلفية غلق ملف الكاتب سلمان رشدي، وتبادل الاشارات الايجابية بين طهران وواشنطن قد تحيد المخاوف الايرانية، كما ان احتمال فشل الاتفاق لأسباب ذاتية قد لاتدفع ايران للاستعجال في اتخاذ اي موقف في الوقت الراهن.

موقف النظام العراقي: "رب ضارة نافعة"

اما بالنسبة للنظام العراقي، فان الاتفاق لايشكل تهديدا مباشراً للنظام، خاصة وان تصريحات الطرفين الكرديين أكدت على رفضهما للمشاركة في مشروع لاطاحة النظام العراقي، الامر الذي قد تفسره بغداد بانه رغبة على ابقاء "شعرة معاوية" تحسبا للمستقبل.

ولكن بغداد ستجني ثمار ردة الفعل التركية، التي جاءت حادة وسريعة، بما يساعدها على فك عزلتها السياسية وفتح فجوة اكبر في جدار الحصار الاقتصادي المفروض عليها.

ان نقطة الضعف الكبيرة في اتفاق واشنطن، قد تكون هي القاتلة، وتكمن في غياب تصور مرحلة مابعد الاتفاق. فاذا كان الاتفاق هو هدف بحد ذاته ومجرد خطوة منفصلة دون خطوات لاحقة باتجاه حل القضية العراقية عموماً، فانه سيكون من الصعب على الاكراد الحفاظ على وحدتهم امام الضغوط الاقليمية والداخلية، كما ان تناقضات المصالح بين الطرفين الكرديين ستطفو مرة اخرى على السطح.

لقد بات واضحا ان حل القضية الكردية سيبقى مرهونا بحل القضية العراقية عموما، وهذا ما هو غائب في السياسة الامريكية التي تصر على سياسة الاحتواء بابقاء الشعب العراقي وحاكمه في "صندوق" واحد اسمه "الاحتواء".

(الملف العراقي، العدد 82 - تشرين اول 1998)

❊ ❊ ❊